قلت الواو فيهما ياء لوقوعها رابعة كما في اعرفت ليس فيها تكرار فاء
ولا عين لما مر ولان زيادة حرف لين لانه لو جعل كل منها زائدا لبقي حرفان
ولو جعل احدهما زائدا لزم الحكم وكذلك سلسبيل خماسي وزنه
فعليل وليس فيه تكرار فاء ولا عين لما مر وانما جوزوا نحو مرمريس مع ما يلزم
من الفصل ان الحرف الاصلي الذي هو الميم الاولى والحرف الزائد الذي هو الميم
الثانية بحرف اصلي وهو الراء لان الراء مكررة في مرمريس فكانه ليس باصلي
هذا على مذهب البصريين اما الكوفيون فجوزوا تكرار الفاء وحدها
وقالوا زلزال من زل وصرصار صوت من صر ودمدم اي اهلك
من دم قوله وكلمة الزيادة اولا مع ثلثة اصول فقط لان كثرت زيادتها عند
وجود الشرط فيما عرف بالاشتقاق كاحمر واصفر فيجعل ما لم يعرف اشتقاقه
من القبيل عليه فاحمر وهو الرعدة افعل الامر وجمله اوعل وهو منصرف
ولو سمي به لم تصرفه للعلمية ووزن الفعل وقولنا والاحتراز عن
ان يكون غير اول فانه يحكم ح باصالتها لعلة زيادة ما غير اول مع ان
الاصل عدم الزيادة كقولهم برأل الديك براءة اذا درد برابة وهو غثاء
اي بانون عند الزمخشري مخالفا ان الهمزة في اصل وكذا تكرر فاء السحاب اي
ارتفع وقولنا ثلثة اصول احترازعن ان يكون بعدها اصلان كاثبت
وهو ثبت يثبوت في وسطه فيلقيه المراة في عنقها من غيركم ولا يجب قال الهمزة
في اصل والاكانت الكلمة المعربة على حرفين وقوله فقط احترازان يكون
بعدها اربعة اصول كاصطبل فانه يحكم باصالتها اذ لم يثبت زيادتها
في مثل هذا الوضع بالاشتقاق ولا غيره والاصل عدم الزيادة قال ابو البقاء
الدليل على اصالتها وجهان احدهما انها ثقيلة والكلمة الرباعية مستثقلة

مستثقلة وليست الهمزة فيها للمعنى فلا وجه لزيادتها والثاني انها اعم
فلا يعرف لها اصل ولذلك حكم باصالة الهمزة في ابراهيم واسمعيل واذا كان
بعد الهمزة اربعة احرف لكن احدهما زائدة كاجفيل وهو الجبان فانه يحكم
بزيادتها لهمزة اذ بعدها ثلثة اصول فقط قوله والميم لذلك اي لميم
الزيادة كاسم الهمزة فان موضع زيادتها ان يقع في اول ثبات الثلثة غالبا
لان الهمزة من اول مخارج الحلق تابلي الصدر والميم من الشفتين وهو
اول المخارج من الفرق الآخر فجعلت زيادتها والا لما سبب خروجا ما
موضع زيادتهما والا يحكم بزيادة ما غير اول الا اذا دل على زيادته لكن
الهمزة تزيد في الاسم والفعل والميم لا تزاد الا في الاسم فاذا وقعت اولا
بعدها ثلثة احرف اصول يحكم بزيادتها وقد تزيدت زيادة مطردة في اسم
الفاعل واسم المفعول وفي المصدر واسم الزمان والمكان والآلة عرف
ذلك بالاشتقاق فان ابتهم شيء حمل على ما علم فالميم في منبع اسم بلد
زائدة والنون اصل اذ لا يجوز ان يجعلها اصلين اذ ليس في الاصول
مثل جعفر بكسر الفاء ولان جعلها زايدين لان يبقى الكلمة المعربة على
اصلين الباء والجيم فتعين ان يكون احدهما اصلا والآخر زائدا مقتضيا
بزيادة الميم لان زيادة النون ثانية قليل والياء زيدت مع
ثلثة فصاعدا لما عرف بالاشتقاق زيادتها كذلك كضيفم وهو الاسد
من الضغم وهو العض فجعل ما لم يعلم اشتقاقه عليه كبرمع وهو حجارة بيض
رقاق الاقي اوائل الرباعي يستعون وهو اسم موضع عند حرة المدينة وتجر
ساكن به وكساء يجعل على عجز البعير واسم من اسماء الدواهي
ويقال دهب في اليستعون اي الباطل والياء فيه اصل لان الزايد

Copyright © King Saud University